خلال المنتدى الوطني للمهارات والتوظيف.. رؤساء الجامعات:

نسعى لإعداد خريج يمتلك المهارات اللازمة لسوق العمل

أكّد رؤساء الجامعات أنّ العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل يجب أن تكون قويةً ومستمرّة، لأنّ سوق العمل المتجدد يتطلّب مرونة كبيرة في التخصصات الجامعية بحيث تكون متوافقة مع متطلباته، فكلما كانت العلاقة متينة بين الجانبين كلما كان لذلك انعكاس إيجابي على الخرّيج.

جاء ذلك خلال المنتدى الوطني للمهارات والتوظيف الذي نظمته الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني وأكاديمية التعليم العالي في المملكة المتحدة تحت شعار «موائمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل».

وقال البروفيسور سمير العتوم رئيس الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا، بان العلاقة ما بين الجامعات وسوق العمل علاقة مبنية على الصراحة الكاملة بين الطلاب وارباب سوق العمل وتعمل الجامعات من خلال العديد من المناهج على تطبيق الرؤية الاقتصادية 2030 في تطوير عملية التعليم والتدريب، واضاف بأن من المؤمل به بعد الانتهاء من هذا المنتدى هو التركيز على مايحتاجة سوق العمل والبدء بتطبيقة في الجامعات من خلال التخصصات والبرامج الاكاديمية بالاضافة الى برامج تدريب شاملة للطلاب، كما ونوهه بأن هذا المنتدى قد جاء ضمن سلسلة طويلة من التعاونات ما بين مجلس التعليم العالي وقطاع الاعمال والصناعة كما انه ترجمة لاستراتيجية التعليم العالي والتي طرحت مؤخراً لتجسير الفجوة بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل.

ومن جانبه، قال البروفيسور غسان عواد رئيس جامعة العلوم التطبيقية بأن ما تسعى الية الجامعة اولاً هو كيفية تأهيل طالب قادر على مواكبة احتياجات سوق العمل حيث ان الصف الجامعي يختلف كثيراً عن ميدان العمل، مضيفاً بأن اهم استراتيجية تطبقها الجامعة هي صقل شخصية الطلاب من الناحية العملية كما ان العديد من الجامعات لديها مساق التدريب العملي في تخصصاتها الاكاديمية والتي تساعد الطالب على معرفة بيئة العمل التي سيعمل بها مستقبلاً، متمنياً بأن يثمر هذا المؤتمر بنتائج تساهم في تجسير الفجوة ما بين القطاعين.

سمير العتوم

د.عادل حمد

غسان فؤاد

د. محمد العسيري

واكد الدكتور محمد العسيري القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لجامعة بوليتكنك بأن هذا المنتدى يأتي تأكيداً على اهمية الشراكة بين قطاع التعليم وقطاع الصناعة، مضيفاً بأن الجامعة قائمة على استراتيجية ديناميكية متغيرة مع تغيرات ومتطلبات سوق العمل حيث ان الجامعة تقوم بأعداد البرامج والصفوف والمعدات بشكل دوري ومستمر يحاكي التغيرات في العالم، والذي ساهم وبشكل ملحوظ في توظيف 26٪ من الطلبة قبل تخرجهم من الجامعة وذلك من خلال المناهج والتخصصات التي توفرها الجامعة في تدريب وتعليم الطالب في آن واحد هذا وبالاضافة الى ان 85٪ من الطلبة الخريجين قد تم توظيفهم بعد سته شهور كحد اقصى في العديد من قطاع الاعمال في مملكة البحرين، متمنياً بأن يساعد هذا المنتدى على ايجاد ارضية مشتركة ما بين قطاع الاعمال وقطاع التعليم حتى تساهم في تخريج طالب قادر على مجابهه سوق العمل مع توافر واتاحة فرص العمل المناسبة.

وافاد الدكتور عادل حمود الرئيس التنفيذي للمعهد الوطني للتدريب الصناعي عن الشراكة بين المعهد كمؤسسة تدريبية وتعليمية وقطاع الأعمال بأن المعهدد أسس من قبل قطاع الأعمال والمساهمين فيه هم رواد الأعمال وأصحاب الأعمال أنفسهم ويهدف الى تدريب طلاب قادرين على الأنخراط في سوق العمل ويلائمون متطلبات هذا السوق، ويطبق المعهد نظام وزارة العمل بكل برامجها المدعومة ونظام تمكين بكل البرامج المدعومة كذلك. وأضاف بأن المعهد يقوم بإخضاع المتدربين الى برامج تدريبية على أن يتقلدوا مهنهم حال استكمالهم لكافة متطلبات البرنامج أي أن المعهد يوفر فرصة العمل مباشرة للمتدرب، اما عن الفجوة بين المؤسسات التعليمية وقطاع الأعمال أشار الى أن هذه الفجوة موجودة في جميع بلدان العالم ولا يمكن إنكارها، ولكن يمكن التقليل من حجمها من خلال إيجاد الشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات القطاع الحكومي والتعليم . وأشاد بالتجربة الألمانية في تقليل هذه الهوة من خلال ضم المتخرجين حديثا واخضاعهم الى فترة تدريبية تمتد الى سنتين في أي مجال من المجالات المهنية التي يودون الانخراط فيها ما يؤهلهم مستقبلا لممارسة أي عمل يتطلب حرفية أو مهارة. وشدد على أهمية تغير ثقافة العمل في المجتمع البحريني حيث أن الخريجين يتجهون الى الأعمال المكتبية فقط تاركين مجال الأعمال المهنية والتي تتطلب مهارات معينة لغير البحرينين . ولابد من إعادة تركيبة وثقافة الخريج البحريني للانخراط في هذه القطاعات.

أما عن خطط المعهد المستقبلية، قال بان المعهد يسعى الى ضخ المزيد من البرامج بحسب حاجة سوق العمل الحالية وكذلك بحسب الدعم الموجود من وزارة العمل والمجالس النوعية الأخرى. وبمناسبة الحديث عن خطط المعهد فقد تم الانتهاء من تنفيذ برنامج تدريبي يحمل اسم «الفنية» تم من خلاله تدريب 100 متدربة من الاناث. ويهدف البرنامج الى اكساب المنظمات اليه مهارات فنية معينة تؤهلهن للعمل في القطاعات التي كانت ولفترة طويلة حكراً على الذكور مثل مبيعات السيارات.

وقال الاستاذ توني كالديريك مدير المجلس الثقافي البريطاني بأن المجلس قد تأسس منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث جاء تأكيداً على اهمية الشراكة بين المملكة المتحدة ومملكة البحرين في العديد من المجالات واهمها التعليمية، وعن دور المجلس قال بأنه يوفر العديد من البرامج التعليمية والتي نتعاون فيها مع كافة الجامعات في المملكة، واضاف عن دور الشراكة بين مجلس التعليم العالي والمجلس الثقافي البريطاني بأنه جاء ضمن سلسلة من التعاونات السابقة حيث ان مجلس التعليم العالي قد وفر العديد من التعاونات على صعيد التعليم ووفر كافة السبل واهمها هو كيفية تخريج طالب واثق من نفسة قادر على مجابهه سوق العمل فالمستقبل متمكن من اللغات واهمها اللغة الانجليزية والتي باتت لغة مطلوبة في سوق العمل بالاضافة الى لغته الام.

يذكر أنّ المنتدى الوطني للمهارات والتوظيف يأتي استكمالا للتوصيات المنبثقة عن ثلاث ملتقيات سابقة خلال العام 2014.

ويهدف المنتدى بشكل رئيسي إلى تجسير الفجوة بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل، مما يضع مؤسسات التعليم العالي أمام تحدي في تحقيق توصيات ورش العمل وحلقات النقاش المكثفة التي ستعقد بحضور المتخصصين، كونها الجهة المسئولة عن إحداث النمو المطلوب لمختلف قطاعات العمل في مملكة البحرين باعتبارها مقوما رئيسيا من مقومات الرؤية الاقتصادية 2030. كما يشكل المنتدى فرصة لقياس جاهزية مؤسسات التعليم العالي في المملكة لإعداد خريج المستقبل بما يوائم متطلبات سوق العمل، وتسليحه بالمهارات اللازمة التي تضمن حصول قطاع الأعمال على مدخلات وظيفية مؤهلة ومدربة من خلال تطوير وتعديل المناهج والخطط الدراسية لكافة التخصصات والبرامج وكذلك الوقوف على آمال وتطلعات قطاع الصناعة والأعمال ، وبالبحث عن سبل الشراكة الممكنة لجعل خريجي الجامعات البحرينية خياراً أول لأصحاب العمل.

بالتعاون مع مؤسسات القرى بالمحافظة

تدشين مشروع «القرية الجميلة» بالمحافظة الشمالية

غالب أحمد:

دشنت بلدية المحافظة الشمالية وبالشراكة مع المجلس البلدي بالمحافظة مشروع القرية الجميلة والذي يهدف الى حملات دورية للنظافة، وتشجير وتجميل القرى والمناطق بالتعاون مع الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني، في قرى المحافظة الشمالية، جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي لتدشين الفعالية أمس بحضور رئيس مجلس بلدي الشمالية محمد بوحمود ومدير عام بلدية الشمالية يوسف الغتم وبحضور عدد من ممثلي الجمعيات والمؤسسات الاهلية المشاركة.

وقال مدير عام بلدية الشمالية أن المشروع يعتبر امتداد لمشروع ارتقاء الذي تم العمل به خلال السنوات الماضية، وإن الجهاز التنفيذي قام وبالتوافق مع المجلس البلدي بتبني هذا المشروع من خلال التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في المحافظة الشمالية من أجل تأسيس مبدأ الشراكة المجتمعية. وأضاف أنه تم وضع عدد من المعايير لجائزة القرية الجميلة والتي سوف تتسلم الجائزة والتي هي بعبارة عن درع ومبلغ مالي يصل الى ألفين دينار، حيث ستكون هذه الجائزة سنوية.

جانب من المؤتمر الصحفي

وحول ميزانية المشروع قال الغتم «بطبيعة الحال ميزانية الدولة الى الان لم يتم اقرارها، حيث إن البلديات تتبع وزارة المالية، لذلك سيتم استغلال المخصص الذي تخصصه شركة النظافة المتعاقد مع لبرامج التوعية والذي تبلغ 50 ألف دينار سنوياً، حيث سيتم استغلال هذا المبلغ للمشروع».

وتابع «سيكون دور المجلس البلدي من خلال تمثيل العضو البلدي للدائرة، حيث سيكون هو حلقة الوصل مع الجهاز التنفيذي».

وحول تأثير هذه الحملة مع أعمال التخريب المستمرة قال: «المشروع يهدف في الى تأصيل مبدأ الشراكة الاجتماعية، والذي يجعل من الأهالي هم أساس عملية الارتقاء والنظافة في المنطقة، لذلك فإن الحملة ستسهم في التقليل من أعمال التخريب المستمرة التي تحدث في مداخل القرى».

وتابع «كثير من الشكاوي تصل الى البلدية عن تراكم النفايات والمعوقات التي تعيق حركة السير الطبيعية في مداخل القرى، لذلك فإن هذه العملية ستعمل على تقليص هذه الشكاوى التي تصل إلينا».

بدوره أكد رئيس مجلس بلدي الشمالية محمد بوحمود ان مشروع القرية الجميلة يعتمد في أساسه على إشراك أهالي القرى في حملات النظافة، وحملات تجميل الطرق وحملات تجميل واجهات المباني، الحملات الزراعية، تدوير النفايات، المهرجانات البيئية والترفيهية.

وأضاف أن هذه المبادرة تهدف الى تأسيس مجموعات مجتمعية مهمتها نشر الوعي البيئي والعمل كأمناء بيئيين يسهمون في تطوير العمل البلدي، بالاضافة إلى إطلاق جائزة القرية الجميلة.

وحول الهدف من المشروع قال «إن الهدف من وراء إطلاق مشروع القرية الجميلة هو تحسين مستوى النظافة في مناطق المحافظة الشمالية، وزيادة الرقعة الخضراء وتجميل المباني وتدوير النفايات، بالإضافة إلى خلق جيل واع بأهمية الحفاظ على الأنظمة والقوانين للحفاظ على البيئة».

للحد من ظاهرة المخالفات

«البلديات» تنظم ورشة تدريبية حول «قانون تنظيم المباني»

تحت رعاية وكيل وزارة شؤون البلديات الدكتور نبيل محمد ابو الفتح، نظمت وزارة الاشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني بالتعاون مع النيابة العامة ورشة عمل تدريبية حول «قانون تنظيم المباني» لمدة يومين بمركز التدريب البلدي بمنطقة توبلي، وحضر الورشة رؤساء الاقسام والمهندسين والمفتشين العاملين في مجال الرقابة والتفتيش بالبلديات.

وأشار الوكيل ابو الفتح أن اهداف هذه الورشة تتمحور حول صدور القانون رقم (42) لسنة 2014 الذي تضمن احكاماً متطورة للحد من ظاهرة المخالفات، وذلك من خلال شرح احكام واهداف القانون المعدل واجراءاته لضمان توحيد الاجراءات بين البلديات بما يتماشى مع متطلبات القانون. مضيفاً انه من ضمن سبل التطوير المستدام التحديث المستمر للتشريعات والقوانين ومن اهمها قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (13) لسنة 1977 وتعديلاته، وما تضمنه من اجراءات لضبط ورصد المخالفات وازالتها.

جانب من ورشة العمل

أبو الفتح مستمر في عمله ولم يتقدم لـ«التقاعد»

محرر الشؤون المحلية:

أكدت مصادر مقربة بوزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني أن وكيل الوزارة د. نبيل أبو الفتح مستمر في عمله ولم يتقدم بطلب احالته لـ«التقاعد».

وذكرت المصادر أن ما تم نشره عن تقدم وكيل الوزارة د. نبيل أبو الفتح لـ«التقاعد» هو خبر غير صحيح، خاصة أن الوزارة متمسكة في وجوده كونه من الكفاءات القديرة ويمتلك خبرة طويلة في هذا المجال البلدي، وأن وجوده في منصبه سيدفع بالعمل البلدي إلى الأمام والتقدم.